

## هل تتناسب مخرجات التعليم مع سوق عمل متغيرة

تجديد برامج التعليم ضرورة يفرضها العصر عبر تكوين خريجين أقل تخصصا وأكثر انفتاحا

يجد شباب اليوم نفسه في مفترق الطرق بين سوق عمل تتجه بسرعة نحو الرقمنة وتوظيف الذكاء الاصطناعي في شتى المجالات، وبين تعليم لا يمدّه بالمؤهلات العلمية اللازمة، ويستهلك من حياته وقتا طويلا، دون أن يتمكن من التأقلم مع حاجيات هذه السوق. هذه المشكلة يعاني منها جيل الشباب في كل أنحاء العالم، لكن وطأتها أكثر حدة على الشباب العربي الذي يمضي سنوات في استهلاك برامج تعليمية متقادمة لا يستجيب معظمها لمتطلبات العصر، ويتحصل في النهاية على شهادة علمية تؤهله للبطالة أو لتضييع سنوات أخرى في عمل بعيد عن تخصصه العلمي وطموحاته.

تونس - اختيار التخصص العلمي في الجامعات العربية أو الدولية بات مسألة جد شائكة يواجهها الشباب اليوم، حيث يجد نفسه في حيرة بين طموحاته ورغباته الشخصية وبين المدة التي يفترض أن يقضيها في التخصص الذي يريد، أو في التخصص الذي تسمح له به نتائجه في سنوات التعليم الماضية، وبين المهن والاختصاصات التي تحتاجها سوق العمل.

الاختصاصات تتطلب قدرة عالية على التعامل مع الأدوات المعلوماتية وأيضا في الاختصاصات التي توفر خريجين قادرين على العمل في مجال الصناعات فأغلب المجتمعات العربية تقوم أسواقها اليوم على الأعمال الخدمية والمكتنبة بالدرجة الأولى، بينما تكاد تختفي منها الصناعات بأنواعها.

وقد يضطر الطالب إلى قضاء ما بين ثلاث وخمس سنوات وأكثر في مرحلة التعليم العالي في تخصص علمي يتكسب فيه الخريجون العاطلون عن العمل الذين لا تخول لهم شهادتهم المبادرة بفتح مشاريع خاصة تتوفر، ولو نسبيا، على ضمانات النجاح، وبعد التخرج والحصول على الشهادة الجامعية إما أن يجد خريج الجامعات العربية نفسه يتدبر طابور العاطلين عن العمل وإما أن يضطر إلى العمل في مجال بعيد عن تخصصه العلمي ولا يتطلب ذلك القدر من التعليم الذي بذل فيه سنوات شبابيه.

ويرى الباحث التونسي في علم الاجتماع طارق بالحاج محمد، أنه "مع تعالي الأصوات المشككة في كفاءة منظومة التربية والتكوين خصوصا مع صعوبة اندماج المتدربين والمتعلمين في سوق الشغل، ومع غياب اليد العاملة الماهرة والمختصة في خارطة المخرجات من المعاهد والكليات، يبدو أنه من الضروري طرح موضوع الملاءمة بين التكوين والتشغيل اليوم، خاصة بعد رصد حالة الانفصال بين نتائج التعليم الرسمي ومتطلبات سوق العمل، وضعف

وتعاني معظم الدول العربية من نقص في اختصاصات تعليمية ووظيفية معينة ليس فقط المرتبطة منها بأخر ما توصلت إليه العلوم والتقنيات الحديثة بل أيضا في اختصاصات تتطلب قدرة عالية على التعامل مع الأدوات المعلوماتية وأيضا في الاختصاصات التي توفر خريجين قادرين على العمل في مجال الصناعات فأغلب المجتمعات العربية تقوم أسواقها اليوم على الأعمال الخدمية والمكتنبة بالدرجة الأولى، بينما تكاد تختفي منها الصناعات بأنواعها.

وقد يضطر الطالب إلى قضاء ما بين ثلاث وخمس سنوات وأكثر في مرحلة التعليم العالي في تخصص علمي يتكسب فيه الخريجون العاطلون عن العمل الذين لا تخول لهم شهادتهم المبادرة بفتح مشاريع خاصة تتوفر، ولو نسبيا، على ضمانات النجاح، وبعد التخرج والحصول على الشهادة الجامعية إما أن يجد خريج الجامعات العربية نفسه يتدبر طابور العاطلين عن العمل وإما أن يضطر إلى العمل في مجال بعيد عن تخصصه العلمي ولا يتطلب ذلك القدر من التعليم الذي بذل فيه سنوات شبابيه.

ويرى الباحث التونسي في علم الاجتماع طارق بالحاج محمد، أنه "مع تعالي الأصوات المشككة في كفاءة منظومة التربية والتكوين خصوصا مع صعوبة اندماج المتدربين والمتعلمين في سوق الشغل، ومع غياب اليد العاملة الماهرة والمختصة في خارطة المخرجات من المعاهد والكليات، يبدو أنه من الضروري طرح موضوع الملاءمة بين التكوين والتشغيل اليوم، خاصة بعد رصد حالة الانفصال بين نتائج التعليم الرسمي ومتطلبات سوق العمل، وضعف

وتثير مسألة مراجعة وتجديد برامج التعليم في الدول العربية لتتلاءم مع ما يفرضه عصر التكنولوجيا الحديثة وعصر الذكاء الاصطناعي الكثير من الجدل والنقاش بين المختصين وأصحاب القرار. ويؤكد الخبراء في التشغيل والتعليم أنه لا بد من البحث عن برامج تعليم تكون قادرة على مواكبة التطورات العلمية المتسارعة في العالم، ووضعها في نظم تعليمية تأخذ في

وتثير مسألة مراجعة وتجديد برامج التعليم في الدول العربية لتتلاءم مع ما يفرضه عصر التكنولوجيا الحديثة وعصر الذكاء الاصطناعي الكثير من الجدل والنقاش بين المختصين وأصحاب القرار. ويؤكد الخبراء في التشغيل والتعليم أنه لا بد من البحث عن برامج تعليم تكون قادرة على مواكبة التطورات العلمية المتسارعة في العالم، ووضعها في نظم تعليمية تأخذ في

وتثير مسألة مراجعة وتجديد برامج التعليم في الدول العربية لتتلاءم مع ما يفرضه عصر التكنولوجيا الحديثة وعصر الذكاء الاصطناعي الكثير من الجدل والنقاش بين المختصين وأصحاب القرار. ويؤكد الخبراء في التشغيل والتعليم أنه لا بد من البحث عن برامج تعليم تكون قادرة على مواكبة التطورات العلمية المتسارعة في العالم، ووضعها في نظم تعليمية تأخذ في

وتثير مسألة مراجعة وتجديد برامج التعليم في الدول العربية لتتلاءم مع ما يفرضه عصر التكنولوجيا الحديثة وعصر الذكاء الاصطناعي الكثير من الجدل والنقاش بين المختصين وأصحاب القرار. ويؤكد الخبراء في التشغيل والتعليم أنه لا بد من البحث عن برامج تعليم تكون قادرة على مواكبة التطورات العلمية المتسارعة في العالم، ووضعها في نظم تعليمية تأخذ في

وتثير مسألة مراجعة وتجديد برامج التعليم في الدول العربية لتتلاءم مع ما يفرضه عصر التكنولوجيا الحديثة وعصر الذكاء الاصطناعي الكثير من الجدل والنقاش بين المختصين وأصحاب القرار. ويؤكد الخبراء في التشغيل والتعليم أنه لا بد من البحث عن برامج تعليم تكون قادرة على مواكبة التطورات العلمية المتسارعة في العالم، ووضعها في نظم تعليمية تأخذ في

وتثير مسألة مراجعة وتجديد برامج التعليم في الدول العربية لتتلاءم مع ما يفرضه عصر التكنولوجيا الحديثة وعصر الذكاء الاصطناعي الكثير من الجدل والنقاش بين المختصين وأصحاب القرار. ويؤكد الخبراء في التشغيل والتعليم أنه لا بد من البحث عن برامج تعليم تكون قادرة على مواكبة التطورات العلمية المتسارعة في العالم، ووضعها في نظم تعليمية تأخذ في



## شهادت علمية غير مضمونة الفائدة

إن الأفضل في نظرها خلق اختصاصات علمية جديدة تواكب تطورات سوق العمل وحاجياتها ولغترات تعليمية قصيرة، وفي نفس الوقت تمكن المتخصصين على شهادت فيها من ممارسة العديد من المهن حيث تكون مفتوحة من حيث التكوين ومن حيث التأقلم مع سوق الشغل.

وتتشابه حالة أحلام مع الكثير من خريجي الجامعات التونسية الذين تدفعهم البطالة إلى القيام بتكوين آخر وعادة ما يكون في مدارس خاصة للحصول على شهادت أخرى في اختصاصات جديدة تبدو في نظرم واعده من ناحية التكوين ومن حيث فتح مشاريعهم الخاصة.

فيما يبحث غيرهم عن عمل شبه يائس من توفر الفرص بالشهادة التي حصلوا عليها، وآخرون يقبلون بأعمال ومهن لا تناسب مستوياتهم التعليمية ويعبده عن تخصصهم فقط لتوفير مورد رزق يحفظ كرامتهم.

الأولى بسبب كثرة المواد التي درستها واعتمادها جميعا على الحفظ، وبعد تلك الفترة قررت أن أتوقف عن الدراسة لأنني أدركت واقع هذا الاختصاص الذي تغلب البطالة على المتخرجين فيه، فإما أن تتم من 5 إلى سبع سنوات لتتمكن من ممارسة المحاماة أو القضاء أو التدريس بالجامعة وإما أن تتحصل على الإجازة بعد أربع سنوات وتنتظر عدة سنوات أخرى من البطالة.

وتضيف الشابة الثلاثينية لـ "العرب" لقد "أمضيت سنوات بطالة عن العمل ثم قررت القيام بتكوين آخر في مدرسة خاصة في اختصاص يتصل بالإعلامية والتصميم الفني، لأنه يبدو مطلوبيا في سوق الشغل، وها أنا أبحث عن عمل مجددا لكن بشهادة لم تستغرق مني سوى بضعة أشهر وتبدو واعدة من حيث فرص العمل".

تعتبر أحلام أن مسألة إيجاد عمل والنجاح فيه ليس مشروطا بسنوات طويلة في دراسة اختصاص واحد بل

على الصعيد الكمي والنوعي للتصدي للحاجيات الجديدة للمجتمع والاقتصاد ومقابلة التطلعات الاقتصادية والثقافية لعدد متزايد من الأفراد وبالتالي تصيح مسألة التكوين وفق متطلبات السوق عملية معقدة ومتجددة باستمرار في حين تشهد منظومات التكوين ركودا وبطءا. فتلقت التربية اليوم من مجرد تنقل للمعارف السابقة وتلقيها، إلى عنصر أكثر تعقيدا يرتبط بسوق الشغل ومتطلبات الاقتصاد. فالمدرسة والجامعة اليوم يجب أن تعكس أكثر من أي وقت مضى التطورات التي تحدث في المجتمع وفي الاقتصاد وتقوم بسد احتياجاته ومتطلباته.

وتقول أحلام بن طاهر، عاطلة عن العمل ومتحصلة على شهادة ختم المرحلة الأولى من التعليم العالي في اختصاص الحقوق وعلى شهادة في التصميم من مدرسة خاصة، "أمضيت سنوات في الجامعة أدرس اختصاص الحقوق ورسبت مرات في المرحلة

التي تتميز بكثافة الاعتماد على القوى البشرية، إلا أنها أصبحت اليوم مطالبة بمجاراة قطاعات اقتصادية يكثر فيها الاعتماد على أدوات التكنولوجيا الحديثة". ويشير بالحاج محمد إلى أن الجامعة اليوم مدعوة لتجديد وتنويع قوة العمل

التنسيق والتخطيط للتعليم والتخطيط للقوى العاملة".

وفي حين يشهد نظام التعليم والتكوين في تونس والعديد من الدول العربية تغيرا يسير بنسق بطيء يحدث التغيير في طبيعة المهن ومتطلبات سوق العمل بشكل سريع ومستمر.

ويرد الباحث "التعليم والتكوين قطاع اجتماعي ركيزته الأساسية البشر وبالرغم من اعتماده واستخدامه المكثف لأدوات التكنولوجيا إلا أن نتاجه الإنسان، وهنا تبرز إشكالية التنسيق والربط بين التعليم العالي وعالم العمل. ففي ما مضى كانت الجامعة ومنظومات التكوين تعد القوى العاملة للقطاعات الاقتصادية التي تتميز بكثافة الاعتماد على القوى البشرية، إلا أنها أصبحت اليوم مطالبة بمجاراة قطاعات اقتصادية يكثر فيها الاعتماد على أدوات التكنولوجيا الحديثة".

ويشير بالحاج محمد إلى أن الجامعة اليوم مدعوة لتجديد وتنويع قوة العمل

## الفجوة بين المقررات الدراسية والواقع تتضاعف في عصر التحول الرقمي

من البيانات الموجودة خلال العاميين الماضيين.

ويشير صلاح الدين فهمي، أستاذ الاقتصاد وعميد المعهد العالي للحاسب الآلي ونظم المعلومات الإدارية بمصر، إلى أن بعض الدول العربية بدأت عصر التحول الرقمي الذي يعتمد على التقنيات الحديثة في إدارة الأعمال، لكن تحتاج تلك المشروعات إلى نوعيات من العمالة غير متوفرة بكثرة.

وتعتبر التجربة الإماراتية في التحول الرقمي مصدر إلهام للشباب العربي، بعدما قفزت في مؤشر التنافسية الرقمية الذي يصدره المعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة لوزان في سويسرا، إلى المرتبة الثانية عشرة في العام 2019، بفضل الأداء القوي في مؤشر التكنولوجيا والاستعداد للمستقبل ورعاية المواهب ومرونة الأعمال والذكاء الاصطناعي.

ولفت فهمي، لـ "العرب"، إلى أن زيادة الأعمال تمثل السبيل أمام الشباب للحصول على فرصة عمل، تتطلب في الوقت ذاته أساسا معرفيا وقدرات على الابتكار للوصول إلى منتج يحمل قيمة مضافة للاقتصاد لضمان الاستمرارية، في المقابل ينتقد خبراء إدارة الأعمال سلكا وظيفيا.

تشهد فرص العمل العالمية تغيرات مستمرة في مجال التكنولوجيا، ولم تعد التخصصات المتعلقة بالبرمجة التقليدية مطلوبة في عصر الذكاء الاصطناعي والتعليم الآلي والروبوتات والطباعة ثلاثية الأبعاد.

التخصص مع قلة الخبرة يمثل العائق الأساسي أمام الشباب.

ولم تكابد الأجيال الوسيطة أزمت الشباب حاليا، رغم أن المناهج الدراسية تكاد تكون واحدة مع استثناءات بسيطة، واستفادت من مقررات دراسية تم إلغاؤها تعتبر الأنشطة الإنتاجية متطلبات أساسية لا تقل عن المواد التعليمية، وفقرت عبر حصص الاقتصاد المنزلي للمنتجات صناعات صغيرة، مثل النسيج اليدوي والمنتجات الغذائية، كما منح المجال الصناعي عن أساسيات صناعات الأخشاب والكهرباء وتوصيلات السباكة والمياه.

ويخلص الكثير من الشباب الذين يتعاملون مع العمل ببراعة، إلى أن مقتضيات العصر ترتبط باقتناص الفرص ونسيان الأحلام، فيحاول بعضهم إدارة مشروعات خاصة لكن تواجههم عقبات تتعلق بفقدانهم مؤهلات تجنبهم خطر الإغلاق السريع.

كما لا يزال الشباب العربي بعيدا عن عالم صناعة الترفيه، رغم احتلاله مرتبة متقدمة في استهلاكها عالميا، مثل الألعاب الرقمية التي أصبحت صناعة جادة يبلغ حجمها 120 مليار دولار سنويا، كما لا يشاركون بقوة في "إنترنت الأشياء" التي تسيطر على قرابة تسعين بالمائة

غياب فرص العمل، لكن في عدم التوجيه الصحيح للطلاب قبل دخولهم الجامعة لاحتياجات الشركات من العمالة.

وتشهد المدارس الزراعية بمصر تقلصا في أعداد الملتحقين بها باستمرار رغم تدشين الحكومة مشروعات زراعية ضخمة.

وأكاد عطية صلاح، مهندس زراعي (30 عاما)، أن إشكاليات كليات الزراعة تكمن في تشعب الأقسام التي تضمها إلى قرابة 15 تخصصا دقيقا، وكل خريج منها لا يتمتع بخبرات أكثر من مجاله، وأضاف

لـ "العرب"، أن الإفراط في

الميكانيات، فحينها تخيل نفسه مخترعا.

وتظل الفجوة متسعة بين مخرجات العملية التعليمية، سواء كانت جامعية أو متوسطة، واحتياجات سوق العمل في ظل غياب الخطط التي تمكن من تقليص عدد الخريجين في تخصصات معينة لصالح أخرى أكثر طلبا.

وفقدت علياء حمدي (26 عاما) الأمل في الحصول على فرصة عمل في باحد البنوك منذ تخرجها في كلية التجارة قبل خمس سنوات، مع طلب القطاع المصرفي لخريجين باسئراطات قاسية لا تستطيع تحمل تكلفتها المالية، فجات إلى "البيع عبر الهاتف" لإحدى الشركات. وتقول علياء لـ "العرب"، إن المشكلة ليست في

الهندسة والمدارس الفنية الصناعية في مصر تحافظ على قسم خاص لصناعة الغزل والنسيج وتصمم على مقرراتها الكلاسيكية المتعلقة بصناعة الخيوط الصوفية عبر آلات اختلفت من الوجود.

يقول محمد محمود، الذي أمضى 5 سنوات في دراسة الغزل والنسيج بجامعة المنصورة، في شمال القاهرة، إنه تلقى صدمة مع نزوله إلى سوق العمل، بعدما قام بنسخ عشرات الوثائق التي تتضمن سيرته الذاتية، وانطلق باحثا عن وظيفة في المصانع قبل أن يعرف أن دراسته بعيدة عن الواقع.

ومن المفترض أن تؤهل المقررات، التي درسها الشاب (24 عاما) الخريجين للعمل بالمصانع التي تعتمد على القدرات البشرية كعنصر أساسي في الصناعة وتغفل الدور الكبير الذي تلعبه التكنولوجيا، ما يضطره إلى نسيان ما درسه والتدريب من جديد للحاق بفرصة في مصنع صغير.

أنهى الشاب حياته التعليمية بعقل متحم بمعلومات عن ريادة صناعة النسيج في بلاده، ليصطدم بعد التخرج بان الصناعة تواجه تحديات ضخمة، وإغلاق عشرات المصانع لعجزها عن التطور أو منافسة إغراق الأسواق بمنتجات أجنبية رخيصة.

ويسخر الشباب حينما يتذكر قائمة المواد التي درسها في خمس سنوات، والتي بدأت غالبيتها بكلمة تكنولوجيا مثل "تكنولوجيا تريكو" و"تكنولوجيا نسيج" وغيرها، وباعتقه ابتساما عريضة حين تذكر مادة "تصميم

الهندسة والمدارس الفنية الصناعية في مصر تحافظ على قسم خاص لصناعة الغزل والنسيج وتصمم على مقرراتها الكلاسيكية المتعلقة بصناعة الخيوط الصوفية عبر آلات اختلفت من الوجود.

يقول محمد محمود، الذي أمضى 5 سنوات في دراسة الغزل والنسيج بجامعة المنصورة، في شمال القاهرة، إنه تلقى صدمة مع نزوله إلى سوق العمل، بعدما قام بنسخ عشرات الوثائق التي تتضمن سيرته الذاتية، وانطلق باحثا عن وظيفة في المصانع قبل أن يعرف أن دراسته بعيدة عن الواقع.

ومن المفترض أن تؤهل المقررات، التي درسها الشاب (24 عاما) الخريجين للعمل بالمصانع التي تعتمد على القدرات البشرية كعنصر أساسي في الصناعة وتغفل الدور الكبير الذي تلعبه التكنولوجيا، ما يضطره إلى نسيان ما درسه والتدريب من جديد للحاق بفرصة في مصنع صغير.

أنهى الشاب حياته التعليمية بعقل متحم بمعلومات عن ريادة صناعة النسيج في بلاده، ليصطدم بعد التخرج بان الصناعة تواجه تحديات ضخمة، وإغلاق عشرات المصانع لعجزها عن التطور أو منافسة إغراق الأسواق بمنتجات أجنبية رخيصة.

ويسخر الشباب حينما يتذكر قائمة المواد التي درسها في خمس سنوات، والتي بدأت غالبيتها بكلمة تكنولوجيا مثل "تكنولوجيا تريكو" و"تكنولوجيا نسيج" وغيرها، وباعتقه ابتساما عريضة حين تذكر مادة "تصميم

محمد عبدالمهدي كاتب مصري

يعيش الشباب العربي في مفترق طرق مع التغيرات الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد وانزواء التخصصات الدقيقة لصالح المهارات الأوسع، وتنامي الخدمات على حساب الصناعات، والانتعاش المستمر في الفجوة بين المناهج الدراسية والواقع في عصر التحول الرقمي.

وتشهد أسواق العمل العربية تغيرات هيكلية، يُفرص معها تطوير العملية التعليمية لجعل مخرجاتها أكثر اتساقا مع متطلبات التشغيل في عصر يتنامى فيه الاعتماد على الذكاء الاصطناعي الذي يحد من مساهمات العنصر البشري.

يقضي الشباب العربي قرابة 15 عاما في المتوسط خلال المراحل التعليمية المختلفة ليخرج في النهاية الكثير منهم بلا قدرات تؤهلهم لسوق العمل، ويضطرون إلى استنزاف سنوات إضافية من أعمارهم في دورات تأهيلية على أمل اللحاق بفرصة عمل.

وحذر خبراء من أن التحول إلى العالم الرقمي يسبب انقراض الكثير من المهن، ويتطلب مهارات متعددة للخريجين، وتطوير المناهج الدراسية لتواكب الثورة الصناعية الرابعة. وتبدو الكثير من المؤسسات التعليمية العربية منزلة عن التطورات التي يشهدها الواقع، فغالبية كليات

